

كلمة معالي وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية د. مي شدياق

في

في حفل افتتاح مؤتمر الاقتصاد الرقمي

فندق فينيسيا، بيروت 13 أيلول/سبتمبر 2019

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري،

معالي وزير الاتصالات السيد محمد شقير،

معالي وزير الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا السيد عادل أفيوني،

حاضرة ممثلي البنك الدولي،

يسعدني كما يشرفني المشاركة اليوم في هذا المؤتمر حول الاقتصاد الرقمي Conference Digital Lebanon برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري ومن تنظيم مجموعة الاقتصاد والاعمال بالشراكة مع وزارة الاتصالات ووزارة الدولة لشؤون الاستثمار والتكنولوجيا ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمناقشة خطة تطوير الاقتصاد الرقمي في لبنان واستقطاب الاستثمارات إلى القطاعات المرتبطة به وتعزيز دور لبنان العالمي وتشجيع المشاريع الناشئة في هذا المجال.

لقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة تطورات سريعة وتأثيرات كبيرة مباشرة للثورة الرقمية على أنماط الحياة بمختلف مجالاتها وذلك على الأصبدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما جعلت التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مواكبة هذه التحولات والتحكم فيها لاستغلال الإمكانيات المتوفرة والمتجددة لديها.

كما أدى ذلك بشكل مباشر إلى تغيير في وسائل وأساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوعاً جديداً من الإقتصاد عرف بالإقتصاد الرقمي، هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد على الإبداع وتفاعل العنصر البشري من خلال استخدام الهواتف الذكية وما تشمله من تطبيقات، وعناصر التكنولوجيا كافة وخصوصاً الانترنت من أجل تحقيق التبادل التجاري والمعرفي الرقمي، بشكل يعود بالأرباح على المستثمرين. وللولوج إلى اقتصاد رقمي، لابد من تحقيق التالي:

- التحول الرقمي في إدارات ومؤسسات الدولة،
- سن القوانين والتشريعات اللازمة،
- وتوفير البنى التحتية والدعامات اللازمة (Building Blocks) لنموه وازدهاره.

فعولمة الاقتصاد والاستفادة من التكنولوجيا هما الركيزتين الأساسيتين للانتقال نحو اقتصاد رقمي في ظل وجود بيئة بشرية متفاعلة وفاعلة.

إن التحول الرقمي هو ذراع رئيسية من أذرع التنمية المستدامة وهو مستمر ومتجدد مع التقدم المتواصل، بل والمتسارع، الذي تشهده التقنيات وتطبيقاتها وبات يمثل أحد أهم المواضيع التي تتطلب تنسيقاً بين القطاع العام والقطاع الخاص. ونحن في صدد وضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجية وطنية للتحول الرقمي وخطة تنفيذية لها وذلك بالتنسيق مع الوزارات

المعنية تسهم في تطوير البنية التحتية التشريعية والتقنية والمؤسسية لتأمين بيئة حاضنة للاستثمار في مجالات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات. ولغاية تاريخه، أجرينا أكثر من 220 مشاورة مع إدارات ومؤسسات في القطاع العام، والقطاع الخاص، والجامعات والمنظمات الدولية، وعدد من الحكومات (مثل إستونيا وجورجيا وتشيكيا والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها)، وكذلك المنظمات المهنية اللبنانية، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني.

كما أجرينا عدة نقاشات حول مقاربتنا في موضوع الحوكمة وخطط عملنا مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والبنك الدولي World Bank، والإسكوا ESCWA. كما أجرينا نقاشات مع العديد من الوزراء اللبنانيين.

إن تفعيل العمل والاستثمار في مجال التكنولوجيا والتحول الرقمي يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين القطاع العام والقطاع الخاص لعدة أسباب:

أولاً: من المتوقع ان يكون القطاع العام المستثمر الأول والمستهلك الأساسي لخدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات

ثانياً: القطاع العام هو الجهة النازمة في مجال التحوّل الرقمي والمخول لعب دور رائد في مجال تنظيمه من خلال التطبيق الفعال للمنظومة القانونية وخاصة قانون المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثالثاً: يستطيع القطاع العام ان يلعب دور المحفّز من خلال التشريعات والحوافز الضريبية والتقنية ومن خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة.

رابعاً: إن قطاع التكنولوجيا والبرمجيات بحاجة الى عدة عناصر مكملة، مثل: مصادر للطاقة موثوقة وبأسعار تنافسية وبحاجة الى بنية تحتية متطورة للاتصالات وبكلفة مقبولة مقارنة بديل المنطقة، وتطبيقات عصرية وفعالة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونظام توظيف يري خصوصية القطاع خصوصاً لدى الاستعانة بالخبرات الأجنبية وغيرها من العناصر والمكونات ذات الصلة وهنا يكمن أهمية القطاع العام في التنسيق بين كافة القطاعات وفي الدفع باتجاه التطبيق العملي لرؤية عصرية للتحوّل الرقمي.

إن مستقبل وتطور الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية مرهون بعدة أمور أهمها العمل على تأمين بنية تحتية ملائمة، ووضع القوانين التي تدعم الاقتصاد الرقمي وتشعره، وجذب الاستثمارات والشركات العالمية وإنشاء روابط التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، والاستثمار في الموارد البشرية والقدرات الشبابية المبدعة من خلال التشجيع على الإبداع ودعمه، ولا بد من تعليم البرمجة في المدارس الابتدائية وزيادة الإنفاق على التعليم في هذا المجال، والتشجيع أيضاً على الاستهلاك الرقمي، وتسهيل عمليات التبادل التجاري الإلكتروني واستخدام التكنولوجيا والإنترنت، ودعم برامج نشر المعرفة والمعلومات؛ وبالتالي إشراك جميع شرائح المجتمع في عملية الاقتصاد الرقمي. وبالتأكيد لا يكفي فقط أن نطور أفكار جيل الشباب لدينا، وإنما من المفترض أيضاً أن نشجع المستثمرين الأجانب والمغتربين اللبنانيين القدوم إلى لبنان لإطلاق شركات ناشئة، أو للإبتكار.

أبرز التحديات الرقمية تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمرتبج وفقاً لحاجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال. كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعتبر أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع

مؤتمر الاقتصاد الرقمي

13 أيلول/سبتمبر 2019

DIGITAL
LEBANON
CONFERENCE

13 September 2019
Phoenicia Hotel - Beirut

الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات لذلك يجب حماية هذا الاقتصاد الرقمي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها وتوفرها على مدار الساعة. وهنا نشير إلى أن مجلس الوزراء قد وافق مؤخراً على استراتيجية الأمن السيبراني.

وفي الختام نؤكد أن الفرصة متاحة اليوم لتوحيد جهود جميع الحكومات العربية، وضمن مواكبة الدول العربية للثورة الرقمية، وتحقيق آثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة بتكاملها مع البرامج الوطنية الهادفة لتعزيز اقتصادات المنطقة العربية، واستقرارها ولا بد من التأكيد أيضاً أن لبنان مشهود له بتميزه في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وأن الشركات اللبنانية تلعب دوراً رائداً في كافة أنحاء العالم في مجال البرمجيات والمعلوماتية حتى أن بعض الدول الشقيقة التي سبقت لبنان في هذا المجال بأشواط استعانت بخبرات الشركات اللبنانية لتصل إلى ما وصلت إليه من تطور وتقدم.

إن مجتمعنا ينتظر منا الكثير، لذلك نأمل ان نتمكن في الحكومة من اتخاذ القرارات والإجراءات الضرورية للانطلاق في برنامج التحول الرقمي وكلنا ثقة أن القطاع الخاص اللبناني هو على جهودية تامة لدعم تلك الخطوات.

فإلى اللقاء، وشكراً،